المشكلات الضريبية لشركات الطاقة المتجددة في مصر

أ.د/ يونس حسن عقل * أ.م.د/ محمد حسين ناصف*

حسن كمال مكي*

ملخص

استهدف الباحث من خلال هذا البحث تحقيق هدف رئيسي للبحث وهو اقتراح إطار لعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجدة في مصر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة المشكلات الضريبية التي تواجه تلك الشركات، وتحديد ماهية وطبيعة هذه الشركات، ثم تقديم إطار مقترح لعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجدة في مصر، وقد قام الباحث بعمل دراسة ميدانية لاختبار فروض الدراسة، وقد توصل الباحث إلى أنه يوجد عدة مشكلات ضريبية تواجه شركات الطاقة المتجدة في مصر، كما أن الإطار المقترح سوف يساعد على علاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجدة في مصر، وقد تم قبول فروض الدراسة.

كلمات مفتاحية: شركات الطاقة، الطاقة المتجددة، مشكلات ضريبية.

* أستاذ المحاسبة الخاصة وعميد كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان
* أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان
* معيد بقسم المحاسبة - كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

Abstract

The research aim to achieve the main objective that to present a proposed framework for treatment with the tax problems facing the Renewable energy companies in Egypt. In order to achieve this objective, the researcher studied the tax problems facing these companies and the nature of these companies. The researcher concluded that there are several tax problems facing the Renewable energy companies in Egypt. The proposed framework will help to solve the tax problems facing the Renewable Energy companies in Egypt.

Keywords: Energy Companies, Renewable Energy, Tax Problems.

المقدمة:

تحقق الطاقة المتجددة (Renewable Energy) أهدافا اقتصادية عديدة لعل من أهمها حماية البيئة، مما دفع دولاً عديدة إلى الإهتمام بتطوير هذا المصدر من الطاقة ووضعه هدفاً تسعى لتحقيقه، وعليه أصبح خيار التوجه نحو إنتاج الطاقة المتجددة بواسطة المصادر غير التقليدية حتمياً في ضوء نجاح العديد من التجارب العالمية، فهي فضلا عن المميزات العديدة التي تتصف بها، ولاسيما مراعاة معايير الأمان فقد سجلت انخفاضاً، لافتاً في تكاليف القيمة الإجمالية بتسجيل 14-12 سنتاً لتوليد الكيلو وات، وهو ما يعجز عن توفيره قطاع المفاعلات النووية التي تعتزم دول المنطقة تدشينه خلال العقدين المقبلين، أو توليد هذه الكمية من الطاقة، وفرص العمل دون مخاطر (د. يحيى محمود حسن, 2013) .

كما تعتبر تكاليف الاستثمار فى مشروعات الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية مرتفعة من البداية وكذلك المخاطر التجارية فضلاً عن إنها تحتاج إلى فترة أطول لإسترداد هذه الإستثمارات . ونظراً لأن المستثمر من القطاع الخاص يركز عادة على العوائد المالية بدلاً من الفوائد الإجتماعية فإن الحكومات ربما تحتاج إلى دعم منتجى التكنولوجيا الخضراء من خلال إستخدام ونهج الأنظمة والسياسات الإستثمارية المختلفة لتشجيع ودعم مشروعات الطاقة المتجددة ، وتعتبر الضرائب أحد عناصر التكلفة التى تتحملها شركات الطاقة المتجددة فالضرائب تؤثر على الخط السفلى أو العصب بشكل كبير، فخفض الإلتزامات الضريبية لمنتجى الطاقة المتجددة تعمل على تشجيع الإستثمارات والتى بدونها يصبح الأمر غير مرغوب فيه من الناحية المالية (Nathalie McGregor and Sebastian James, 2011)

طبيعة المشكلة:

تستخدم الضريبة فى جميع أنحاء العالم لدعم السياسات العامة المصممة لحفز تطوير أسواق وصناعات الطاقة المتجددة ، كما أنها غالبا ما تكون مكملة لأنواع أخرى من برامج حوافز الطاقة المتجددة ، وتصميم المعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة يستحق اهتماما كبيرا حيث أن مرونة المعاملة الضريبية تسمح لها بأن تستهدف تكنولوجيات محددة ومجموعات إستثمارية محددة ، وعلى الرغم من أن السياسة الضريبية هي أداه مفيدة إلا إنها قد لا تكون كافية وحدها لدعم تطوير قطاع الطاقة المتجددة ولكن لابد أن تكون مكملة لسياسات أخرى ، فالدول غالبا ما تجمع سياسات وأدوات أخرى مثل حصص إنتاج الطاقة المتجددة وتعريفة التغذية والمزادات التي تديرها الحكومة للحصول على الطاقة المتجددة ، والمنح والقروض منخفضة الفائدة ، وتمويل البحث والتطوير كأدوات وسياسات مكملة للسياسات الضريبية **(Clement and others, 2005)**

وبالتالى فلابد من إعادة النظر فى قوانين الإستثمارات وكذلك التشريعات الضريبية الصادرة بمصر وما تتضمنه تلك القوانين والتشريعات من معاملات ضريبية مختلفة لتشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار فى قطاع الطاقة المتجددة بصفة خاصة والعمل على ايجاد حلول للمشكلات المحاسبية التى تواجه قطاع الطاقة المتجددة .

وفى ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالى:

ما مدى إشتمال القوانين والتشريعات الضريبية المصرية على معاملة ضريبية خاصة لشركات الطاقة المتجددة فى ضوء المشكلات الضريبية لهذا القطاع ؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى فى وضع إطار مقترح لعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة فى مصر .

فروض البحث:

إنطلاقاً من المشكله الرئيسية للبحث ، فإن هذا البحث يقوم على إختبار الفرضين التاليين:

الفرض الرئيسي الأول: تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر مشكلات ضريبية تتطلب إصدار تعليمات او كتب دورية لعلاجها.

الفرض الرئيسي الثاني: يؤدي تطبيق الاطار المقترح للمعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة إلي المساهمة في علاج المشكلات الضريبية التي تواجهها وترشيد الممارسة الضريبية في مصر.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال:

- تعتبر مساهمة في التأصيل العلمي للمشكلات الضريبية لشركات الطاقة المتجددة.
- المساهمة في حل المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة.
- محاولة وضع إطار مقترح لعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة.
- توجيه اهتمام مصلحة الضرائب إلى الاهتمام بالمشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة.

منهج البحث:

تحقيقاً لهدف البحث واختبار فروضه ، فإن البحث يعتمد على المناهج التالية :

1- **المنهج الإستقرائى:** وذلك بهدف دراسة وإستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التى يتضمنها الفكر المحاسبى والإقتصادى والمتعلقة بالسياسات الضريبية ودورها فى تشجيع وتحفيز الإستثمار بصفة عامة وتشجيع وتنمية مشروعات الطاقة المتجددة بصفة خاصة ، والتعرف على تجارب الدول الرائدة فى هذا القطاع وعوامل إنجاح تطبيق هذه السياسات الضريبية فيها وآلية تنفيذها والتعرف على أهم المشكلات الضريبية التى تواجه قطاع الطاقة المتجددة .

2- **المنهج الإستنباطى:** والذى يعتمد على التفكير المنطقى لمحاولة الربط بطريقة منطقية والتطويع للسياسة الضريبية الأكثر إستخداماً عالمياً لتنمية وتطوير قطاع الطاقة المتجددة لإمكان تطبيقها على مناخ وبيئة الإستثمار المصرية .

نطاق البحث:

يتم تناول المشكلات الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة فى مصر دون غيرها من مشروعات الطاقة الأحفورية الأخرى.

تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه سوف يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث بخلاف الإطار المنهجى والخلاصة والنتائج والتوصيات:

المبحث الأول : طبيعة مشروعات الطاقة المتجددة.

المبحث الثاني: المشكلات الضريبية لشركات الطاقة المتجددة ومقترحات علاجها.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول

طبيعة مشروعات الطاقة المتجددة

مقدمة:

إن الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بالطاقة المتجددة هو الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون. كما أنه كان الدافع الأول لإقرار اتفاقية كيوتو وأيضاً السير في اتجاهات تشريعية في السوق الأوروبية المشتركة تستهدف أن تلعب الطاقة المتجددة دوراً متزايداً في تزويد الطاقة في الدول الأوروبية بحيث لا تقل مساهمتها عن 12% من مصادر الطاقة الأولية في عام 2012 (وهو أمر مستحيل التحقيق الآن).

ونتيجة لذلك فقد كان هناك تأثير واضح على استعمال الطاقة الأحفورية وخاصة في الدول الأوروبية.

1/1/1 ماهية وخصائص الطاقة المتجددة

تصنف الطاقة من حيث مدي امكانية تجديدها واستمراريتها الى نوعين رئيسيين هما:

- الطاقة التقليدية: ويطلق عليها الطاقة المستنفذة وتشمل الفحم والبترول والغاز الطبيعي وهى مستنفذة لأنها اذا انتهت لا يمكن تجديدها مرة أخري
- الطاقة المتجددة: تعتبر طاقة غير ناضبة وهي تشمل الطاقة المستمدة من الطبيعة كالطاقة الشمسية والرياح والطاقة المائية وغيرها

1/1/1/1 مفهوم الطاقة المتجددة

ان الطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي يتم الحصول عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجوده في الطبيعة على نحو تلقائي ودورى (راتول أحمد ،2012, ص: 140)

وقد عرفتها وكالة الطاقة الدولية **(IEA)** بأنها الطاقة الناتجة من مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتى تتجدد فى الطبيعة باستمرار.

2/1/1/1 خصائص الطاقة المتجددة

تتصف الطاقات المتجددة بعدة خصائص نذكر أهمها فيما يلي: **(راتول أحمد ،2012, ص: 141)**

1- تلعب الطاقات المتجددة دورا هاما في حياة الانسان وتساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة، وهي مصادر طويلة الأجل ذلك لانها مرتبطة أساسا بالشمس والطاقة الصادرة عنها

2- ان الطاقة المتجددة ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه ما نشاء متى نشاء فمصادر الطاقة المتجددة لا تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الانسان على التحكم فيها أو تحديد المقادير المتوفرة منها كالشمس وشدة الاشعاع.

3- استخدام مصادر الطاقة المتجددة يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات و الأحجام الكبيرة، والواقع أن هذا هو أحد أسباب ارتفاع التكلفة الأولية لأجهزة الطاقة المتجددة وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد العوائق أمام انتشارها السريع.

4- تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة المتجددة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة.

3/1/1/1 ايجابيات استخدام الطاقة المتجددة

ان استخدام الطاقة المتجددة يؤدى الى تحقيق مميزات عديدة نذكر منها ما يلي: **(www. Renewables-made-in-germany.com)**

1- تعد صديقا للبيئة فضلا عن كونها تلعب دورا أساسيا في تخفيف التغيرات المناخية
2- تتميز بأنها متوافرة بكثرة في جميع أنحاء العالم.
3- تقلل الاعتماد على واردات الطاقة وتوفر بديلا محليا ذي قيمة
4- تمثل الأساس لإمداد الدول الصناعية والنامية بالطاقة بشكل مستدام
5- ان الطاقة المتجددة واحدة من الأسواق التي تشهد نموا معتبرا في العالم
6- تتميز بالإقتصادية في كثير من الاستخدامات وذات عائد اقتصادي كبير
7- تعتبر الطاقة المتجددة مصدر محلي لا ينتقل ويتلائم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية وإحتياجاتها
8- تتطلب الطاقة المتجددة مستوى تكنولوجي رفيع لا يملكه حتى وقتنا الحالي

2/1/1 مصادر الطاقة المتجددة

ان دراسة موضوع الطاقات المتجددة والتي تعتبر كبديل لطاقة النفط يستوجب تناوله حسب أنواع مصادر الطاقة المتجددة كما يلي:

1/2/1/1 الطاقة الشمسية

يقصد بالطاقة الشمسية الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس اللذان قام الانسان بتسخيرهما لمصلحته منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من الوسائل التكنولوجية التي تتطور باستمرار ، حيث أن معظم مصادر الطاقة المتجددة المتوافرة على سطح الأرض تتمثل فى الاشعاعات الشمسية بالإضافة الى مصادر الطاقة الثانوية مثل طاقة الرياح وطاقة الأمواج والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية (موقع المعرفة /الطاقة الشمسية www.elmarifa.com)

وتمثل الشمس المصدر الرئيسي لكثير من الطاقات الموجودة فى الطبيعة حيث أن البعض يطلق شعار أن الشمس أم الطاقات حيث تسخن الشمس سطح الأرض والأرض بدورها تسخن الطبقة الجوية التي توجد فوقها فتنشأ الرياح وتتوقع الأمم

المتحدة أن بحلول عام 2025 سوف تسهم النظم الشمسية الحرارية لتوليد الكهرباء بحوالى 130 جيجا واط (محمد مصطفي الخياط, 2006)

وتصنف الطاقة الشمسية بأنها أول وأهم الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، لما تمتازه من خصائص تميزها عن الطاقات المتجددة الأخرى ، وتصنف الطاقة الشمسية بأنها أول وأهم الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، لما تمتازه من خصائص تميزها عن الطاقات المتجددة الأخرى.

2/2/1/1 الطاقة الهوائية

هي الطاقة المتولدة من تحريك الألواح الكبيرة المثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم انتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات أو(التوربينات) ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح الى طاقة كهربائية، فعندما تمر الريح على الأذرع تخلق دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها، وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية.

وظهرت الطاقة الهوائية بسبب معوقات الطاقة الشمسية ومن ثم ظهرت طاقة أخرى ضمن الطاقات المتجددة والبديلة للنفط وهي الطاقة الهوائية أو ما يطبق عليها طاقة الرياح. (مدحت محمد, 2015).

3/2/1/1 الطاقة المائية

تأتي الطاقة المائية من طاقة تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات (مساقط المياه)، أو من تلاطم الأمواج في البحار، حيث تنشأ الأمواج نتيجة لحركة الرياح وفعلها على مياه البحار والمحيطات والبحيرات، ومن حركة الأمواج هذه تنشأ طاقة يمكن استغلالها وتحويلها الى طاقة كهربائية، حيث تنتج الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ما بين 10الى 100كيلو واط لكل متر من الشاطئ في المناطق

متوسطة البعد عن خط الاستواء. وتمثل الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي.

وتندرج الطاقة المائية ضمن الطاقات المتجددة بالمفهوم المعاصر، وهي محل اهتمام العديد من الباحثين في محاولة تطويرها بهدف احلالها بطاقة النفط.

4/2/1/1 الطاقة النووية:

الطاقة النووية هي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية، تستغل هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية، لتسخين الماء لإنتاج بخار الماء الذي يستخدم بعد ذلك لإنتاج الكهرباء.

ويطلق على الطاقة النووية أيضا الطاقة الذرية، وهي أشد أنواع الطاقة المعروفة فاعلية.

5/2/1/1 طاقة الحرارة الجوفية

يقصد بها الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض والتي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال و النقل الحراري و الينابيع الساخنة و البراكين الثائرة ويمكن استغلال الطاقة الحرارية في جوف الأرض بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية.

وتندرج طاقة حرارة الأرض الجوفية ضمن الطاقات المتجددة والبديلة للنفط.

6/2/1/1 الطاقة العضوية (الكتلة الحية)

وتعني استخدام الكائنات العضوية في توليد الطاقة, فالنباتات تتمكن من خلال عملية التمثيل الضوئي من تكوين كتلة حية ومن ثمة تكوين الطاقة حيث تمكننا من انتاج الوقود من أجل الحرارة الحركة والطاقة "**www.elmarifa.com**"

وتعد الطاقة العضوية من الطاقات المتجددة حديثة النشأة وهي تنافس بقدر بسيط طاقة النفط.

3/1/1 مصادر الطاقة المتجددة فى مصر

تم زيادة الاهتمام في مصادر الطاقة المتجددة ودخولها علي الساحة الدولية للطاقة في عام 1970 م عندما وقعت ازمت النفط في العالم ، اهمية الطاقة المتجددة وخاصة في السنوات الاخيرة من خلال السعي لتحقيق نمط عالمي مستدام لامدادات الطاقة واستخدامها ، فقد اعترف علي نطاق واسع ان مصادر الطاقة المتجددة يجب ان يكون هناك لديها دور رئيسي ، الطاقة المتجددة لديها القدرة علي الرد علي الاستدامة العالمية والبيئية ، والسلامة ، والاهداف الاجتماعية والاقتصادية.

ان موارد الطاقة المتجددة بما فيها طاقة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الارضية والطاقة الكهرومائية وطاقة المحيطات والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين لها خصائص هامة عديدة مثل (تحديد الموقع – الحد من تغير المناخ – انخفاض تكلفة الوقود) ، وتعتمد مصر في الوقت الراهن الي حد كبير علي النفط الاحفوري والوقود والغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد علي الطاقة الاولية ، حيث الوقود الاحفوري يصل الي حوالي 94 % من الطلب الاساسي في عام 2005 بما في ذلك 50.4 % وحصة النفط 43.6 % للغاز الطبيعي ، والباقي من خلال توليد الطاقة الكهرومائية بـ 4.75 % ، 1.05 % علي الفحم والطاقة المتجددة بنسبة 0.2 % لنفس العام ، وازداد الطلب علي الطاقة الاولية بمعدل سانوي متوسط قدره 4.64 % خلال الفترة 1981 – 2005 **organization for energy planning and Ministry of planning,). (Egypt, 2005**

أ)- الطاقة المائية :-

بدأت مصر فى توليد الكهرباء من المصادر المائية عندما تم انشاء خزان اسوان عام 1960م والسد العالي في عام 1968م ، والمحطة المائية قناطر اسنا في عام 1999 م ، مع القدرة المركبة من 592 ميجا وات و 2100 ميجا وات و 91 ميجا وات علي التوالي ومجموع القدرات المثبتة 2783 ميجا وات ، هناك 1.9 ميجا وات في مشاريع الطاقة المائية وقناطر نجع اسيوط قدرات صغيرة من 86.5 ميجا وات اخري في المجموع وتتوفر ايضا في الترع الرئيسية وفروعها من النهر . هذه القدرات التي مبلغا يصل الي المجموع الكلي من 2978.5 ميجا وات تمثل معظم الامكانات المتاحة **(NREA, annual report, different years)**

ب)- طاقة الرياح والطاقة الشمسية

فى اوائل عام 1980 أعترفت الحكومة المصرية أن موارد الطاقة التقليدية لن تكون كافية لتلبية الاحتياجات المستقبلية ، وبالتالى تم وضع استراتيجية وطنية لوضع تدابير الحفاظ على الطاقة وتطبيقات الطاقة المتجددة فى عام 1982 . كجزء لا يتجزأ من التخطيط الوطنى للطاقة, وانشئت هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة فى عام 1986 لتكون نقطة محورية لانشطة الطاقة المتجددة فى مصر . الطاقة الجديدة والمتجددة لها حصة متواضعة فى انتاج الطاقة الاولية من 0.18 % فى عام 2005 , وتشمل موارد الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية . عادة ما تكون هذه الموارد غير مستغلة حتي الان علي نطاق تجاري الا طاقة الرياح . لانتاج الطاقة المتجددة في المستقبل ، فمن المقدر لتلبية 3% من الطلب علي الكهرباء بحلول عام 2010 . التي تقدر قيمتها بنحو 0.95 مليون طن بترول مكافئ في حين ينبغي ان 7% من تلبية الطلب علي الكهرباء التي بلغت عام 2022 الي 2.9 مليون طن بترول مكافئ ويمكن تلخيص موارد طاقة الرياح والطاقة الشمسية كما يلي :-

1- طاقة الرياح

ان طاقة الرياح هي واحدة من الجهود الناجحة لتطوير خيارات الطاقة المستدامة ، قدرة العالم في توليد الكهرباء من طاقة الرياح بلغت 24471 ميجا وات المثبتة في اوائل عام 2002 ويتمتع 38.2 % للنمو السانوي في المواقع مع رياح قوية ، فان تكلفة الكهرباء المولدة يتفاوت بين الولايات المتحدة 0.04 دولار امريكي لكل كيلو وات في الساعة ، ومن المتوقع ان تنخض الي 0.027 دولار امريكي من 0.032 دولار امريكي لكل كيلو وات بحلول عام 2020 ، متوسط حجم التوربينات الهوائية قبل 25 عام كان اقل من 50 كيلو وات بينما يقترب الان اكبر من 5 ميجا وات باقطار دوران من 125 م وحجم التوربينات المتوسط حاليا 1.6 – 2 ميجا وات بالاضافة الي الفوائد البيئية وتوفر تسويق طاقة الرياح فوائد اقتصادية وصناعية ومعامل القدرة في الوقت الحاضر للكهرباء ، الرياح مابين 20% – 30% . (**NREA, annual report, different years**)

وتمثل فى مصر طاقة الرياح مصدرا لانتاج الطاقة من خلال مناطق خليج السويس وساحل البحر الاحمر بين راس غارب وسفاجا وشرق العوينات . هذه المناطق من افضل المواقع فى العالم نظرا لسرعة الرياح العالية والمستقرة . وتتراوح سرعة الرياح بين 8.5 – 10.8 متر/ثانية مع متوسط سنوى قدرة العوامل التى تتراوح بين 38 % الي 60 % او اكثر من 5000 ساعة او ما يعادلها . مواقع اخري في الصحراء الشرقية والغربية لمصر وكذلك شبه جزيرة سيناء يوجد امكانات كبيرة من الرياح . علي الرغم من انها اقل من خليج السويس وبلغت سرعة الرياح بين 6-7.5 م/ث بالاضافة الي بعض المواقع حول وادي النيل بالقرب من بني سويف والمنيا ومحافظة الوادي الجديد بسرعة 7-8 م/ث يمكن للامكانات الرياح الشاملة في هذه المناطق تصل الي 60000 ميجا وات قدرة مثبتة (**EIA, Egypt , 2006**)

2- الطاقة الشمسية :

بلغ الانتاج العالمي السنوي في عام 2001 من الالواح الضوئية اكثر من 390 ميجا وات مع معدل نمو بلغ 38% بين عامي 1995 والتكلفة الحالية لتوليد الكهرباء باستخدام الالواح الكهروضوئية هو 0.20 دولار امريكي الي 0.60 دولار امريكي ومن المتوقع انه سوف يصل الانتاج العالمي السنوي من الالواح الضوئية الي 1710 ميجا وات بحلول عام 2010. **(EEHC, year Reports, 2003-2013)**

تقع مصر بين دول الحزام الشمسي للطاقة الشمسية تتراوح 1750 - 2680 والاشعاع المباشر يتراوح بين 1750 - 2680 كيلو وات /ساعة ، والاختلافات الصغيرة مما يجعلها ملائمة جدا للاستخدام يتم دعم مثل هذه الظروف من المفضل استخدام الطاقة الشمسية بسبب ظروف اخري من اشعة الشمس مدة تتراوح من 9-11 ساعة مع الايام القليلة الغائمة علي مدار العام او نطاق بين 2300 الي 4000 ساعة/سنة .

ج)- الطاقة النووية:

تعتبر مصر من اوائل الدول التى تستخدم الطاقة النووية للاغراض السلمية فى المنطقة ، حيث كانت هناك محاولات كثيرة لانشاء مؤسسة الطاقة النووية فى عام 1957 . وقد تم تشغيل أول مفاعل نووى فى مصر عام 1960 فى أنشاص لغرض صنع الابحاث النووية وانتاج النظائر المشعة وكذلك للبحث عن البترول فى الابار .

وإعتبارا من عام 2006 بدات مصر فى إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية ،خصوصا أن لديها من النماذج السابقة فى هذا السياق مثل محطة معالجة النفايات المشعة السائلة فى عام 1994 ، ومصنع الوقود النووى والبنك البيئى فى عام 2000 والمختبر للنظائر المشعة فى عام 2001 بالاضافة الى مختلف المشاريع الحيوية للتكنولوجيا النووية **IDSC, available at, (www.idsk.gov.eg)**

المبحث الثانى

المشكلات الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة

مقدمة:

ان الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية الى الطاقة المتجددة سيكون الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة لذا تعتبر التحولات في جميع انظمة الطاقة ضرورية لإستغلال موارد الطاقة المتجددة المتاحة على نطاق واسع, ومن ثم فإن تنظيم المرحلة الانتقالية للطاقة إلى مرحلة الطاقة المتجددة غالباً ماتوصف بالتحدي الرئيسي أو التحدي الكبير في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين لذا يجب أن يتماشى كلاً من الابتكار التكنولوجي ، الإقتصادى (التكاليف والاسعار) والسياسات المحاسبية للتعامل فى هذه الشركات في محاذاة بعضهم للوصول الى أقصى إمكانيات الطاقة المتجددة بالإضافة إلى إزالة المشكلات المحاسبية والضريبية للتوصل الى عرض محاسبي سليم فى مشروعات الطاقة المتجددة يمكن المشرع الضريبي لاتخاذ الاجراءات والحوافز الضريبية السليمة التى تدعم هذه المشروعات

وعلى الرغم من الإتجاه المتزايد نحو مشروعات الطاقة المتجددة بين الدول فى الآونة الاخيرة وبين الأفراد والشركات بعضها البعض، إلا ان مجموعة من التحديات والصعوبات الخاصة بهذه المشروعات لا زال يحيطها بعض جوانب الغموض, حيث تظهر بعض المشكلات الضريبية الخاصة بها.

1/2 المشكلات الضريبية التي تواجه مشروعات الطاقة المتجددة:

علي الرغم من الاتجاه المتزايد لنشلط شركات الطاقة المتجددة في الآونة الأخيرة في مصر، إلا أن قواعد المعاملة الضريبية الخاصة بها لازال يحيطها بعض جوانب الغموض، فتوجد عدة مشكلات ضريبية بعضها يرتبط بقياس الدخل الضريبي

لشركات الطاقة المتجددة وبعضها يرتبط بوعاء الضريبة على القيمة المضافة وفيما يلي سوف يقوم الباحث بعرض تلك المشاكل في ظل التشريعات الضريبية الحالية في مصر فيما يلي:

1/1/2 مشكلات قياس الدخل الضريبي لشركات الطاقة المتجددة:

تعتبر شركات الطاقة المتجددة من الاشخاص الاعتبارية الخاضعة للضريبة علي الدخل وفقاً لنص المادة رقم (48) من القانون رقم (91) لسنة 2005، ومن ثم فان ارباحها تخضع للضريبة علي ارباح الاشخاص الاعتبارية بسعر 22.5% ، ويتناول الباحث مشكلات قياس الدخل الضريبي لشركات الطاقة المتجددة كما يلي:

أولا: قياس الايرادات الخاضعة للضريبة:

تختلف طبيعة ايرادات شركات الطاقة المتجددة وفقا لمصادر هذه الطاقة، فكيف يتم قياس هذه الايرادات؟ وما هي معاملتها ضريبياً؟

ثانيًا: قياس التكاليف والمصروفات واجبة الخصم:

1. **بالنسبة لتكاليف الاقتراض،** هل تعد تكاليف الاقتراض بمثابة مصروف ومن ثم يجب تحميلها على قائمة الدخل للفترة التي تكبدت فيها الشركة هذه التكاليف باعتبارها عبء تمويلي؟ أم يتم اعتبارها بمثابة جزء من تكلفة أصل البنية الأساسية ويتم تحميلها علي قيمة الأصول وإهلاكها بنفس طريقة الإهلاك وهو ما يعرف برسملة تكاليف الاقتراض؟ وفي حالة ما إذا لجأت شركات الطاقة المتجددة للاقتراض بعملة أجنبية لتمويل عمليات انشاء وتجهيز الأصول الخاصة بمشروعات البنية الأساسية والي تعاقدت علي تنفيذها، ومن ثم تلتزم بتدبير العملة الأجنبية اللازمة لسداد أصل الدين مع فوائده علي مدار مدة عقد القرض. الأمر الذي قد يترتب علي حدوث فروق في أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لظروف العرض والطلب علي تلك العملات، فكيف يتم معالجة فروق أسعار صرف

العملات الأجنبية؟ هل يتم الاعتراف بها كإيراد أو مصروف في الفترة الي نشأت فيها؟ أم يتم تحميلها علي قيمة أصول البنية الأساسية؟

2. **بالنسبة لنفقات الاصلاح والصيانة**، نظراً لالتزام شركات الطاقة المتجددة بالحفاظ على الطاقة الإنتاجية لمشروعاتها وتكون في حالة جيدة وصالحة للاستخدام، فان شركات الطاقة المتجددة تقوم باجراء صيانة دورية ووقائية لكافة أصول شركات الطاقة المتجددة . بالإضافة إلي إجراء عمرات للأصول الي تحتاج إلي ذلك أو القيام بعمليات الإحلال والاستبدال إذا ما اقتضت الحالة، الأمر الذي يتطلب انفاق مبالغ كبيرة نظراً لضخامة حجم الأموال المستثمرة في أصول وموجودات الشركة ومن أمثلة هذه النفقات والمصروفات ما يتم إنفاقه علي عمليات التحسين والتطوير، الإضافة، التوسعات، الإحلال، الصيانة والإصلاح ، (مما يثير معه جدل حول كيفية المعاملة الضريبية لتلك النفقات فهل يتم اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم في الفترة الضريبية الي تكبدتها الشركة فيها أم يتم إضافة تكلفتها علي تكلفة الأصول المتعلقة بها وهو ما يعرف بالرسملة، وما هي الفترات الي يجب تخصيص مصروف الصيانة عليها وما هو أساس التخصيص المناسب؟

2/1/2 مشكلات استهلاك راس مال شركات الطاقة المتجددة:

بتحليل المواد الواردة بقانون الضريبة علي الدخل رقم (91) لسنة 2005 ولائحته التنفيذية يتضح عدم تناول المعاملة الضريبية للاستهلاك لأسهم رأس المال فلم يرد نص صريح بمواد القانون بإعفائها من الضريبة، علي الرغم من أن قوانين الضرائب السابقة قد نصت علي عدم خضوع الاستهلاكات الي تجريها الشركات الحاصلة علي امتياز من الجهات الإدارية للضريبة.

3/1/2 مشكلات الضريبة علي القيمة المضافة:

تواجه شركات الطاقة المتجددة عدة مشكلات بالنسبة للضريبة علي القيمة المضافة وفقاً لقانونها الحالي من اهمها ما يلي:

1/3/1/2 مشكلات الضريبة علي القيمة المضافة بالنسبة لعمليات شركات الطاقة المتجددة:

تقوم شركات الطاقة المتجددة بتمويل وإنشاء وتجهيز مشروعاتها وإتاحة خدماتها أو تمويل وتطوير هذه المشروعات، مع الالتزام بصيانة ما يتم إنشاؤه أو تطويره، وتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لكي يصبح المشروع صالحا للاستخدام في تقديم الخدمات بانتظام. ومن ثم يثار تساؤل حول ما إذا كانت تلك العمليات الي قامت بها شركات الطاقة المتجددة تعد من قبيل خدمات التشغيل للغير وبالتالي تخضع للضريبة علي القيمة المضافة بواقع 14 % من قيمة الخدمة طبقاً لما ورد بالقانون الخاص بإصدار الضريبة علي القيمة المضافة أم لا؟

2/3/1/2 مشكلات الضريبة علي القيمة المضافة بالنسبة لمدخلات شركات الطاقة المتجددة:

هل تخضع مدخلات المشروع للضريبة علي القيمة المضافة أم لا؟

3/1/2 مشكلات الضريبة علي العقارات المبنية:

وفقاً لأحكام القانون رقم (196) لسنة 2008 يعتبر في حكم العقارات المبنية الي تخضع للضريبة علي العقارات المبنية العقارات المخصصة لادارة واستغلال المرافق العامة الي تدار بطريقة الالتزام أو الترخيص بالاستغلال أو بنظام حق الانتفاع سواء كانت مقامة علي أرض مملوكة للدولة أو الملتزمين أو المستغلين أو المنتفعين وسواء نص أو لم ينص في العقود المبرمة معهم علي أيلولتها للدولة في نهاية العقد أو الترخيص.

والخلاصة تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر عدة مشكلات ضريبية، خاصة أنه لاتوجد قواعد أو ارشادات ضريبية محددة توضح المعاملة الضريبية لها، ومن اهمها مشكلات قياس الدخل الضريبي لشركات الطاقة المتجددة ومشكلات الاستهلاك المالي لراس مال شركات الطاقة المتجددة والمشكلات الضريبية المتعلقة بمدي خضوع العمليات التي تقوم بها شركات الطاقة المتجددة للضريبة علي القيمة المضافة باعتبارها من قبيل عمليات التشغيل للغير، ومشكلة خضوع عقارات شركات الطاقة المتجددة للضريبة علي العقارات المبنية، الأمر الذي يبرز أهمية التوصل لإطار مقترح لحل هذه المشكلات.

2/2 الاطار المقترح للمعاملة الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة فى مصر

يتناول هذا الجزء الاطار المقترح للمعاملة الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة في مصر من حيث أهداف ونطاق وعناصره وأهميته كما يلي:

1/2/2 أهداف الإطار المقترح للمعاملة الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة في مصر

يمكن القول أن الهدف العام من وضع الإطار المقترح هو التأصيل العملي للمعاملة الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة في مصر، ولذلك تتمثل الأهداف الفرعية للإطار المقترح فيما يلي:

1- المساهمة في ترشيد اداء الادارة الضريبية عند قياس الدخل الضريبي لشركات الطاقة المتجددة من خلال المساهمة في تقديم حلول للمشكلات والصعوبات الي تواجه ماموري الضرائب.
2- يمكن الاسترشاد به في اصدار تعليمات تنفيذية أو كتب دورية من الادارة الضريبية التي يسترشد بها ماموري الضرائب عن المعاملة الضريبية لمشروعات الطاقة.

3- المساهمة في ترشيد اداء مراقبي حسابات شركة المشروع عند إعداد الاقرارات الضريبية لها.

2/2/2 نطاق تطبيق هذا الاطار عند المعالجة الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة.

يجب تطبيق هذا الاطار عند المعاملة الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة في مصر كما يلي:

1- قياس الدخل الضريبي لشركات الطاقة المتجددة فى مصر.

2- المعاملة الضريبية لاستهلاك راس مال شركات الطاقة المتجددة.

3- معاملة مدخلات الانتاج والسلع الراسمالية لشركة المشروع بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة.

4- معاملة عقارات شركة المشروع بالنسبة للضريبة علي العقارات المبنية.

3/2/2 عناصر الإطار المقترح للمعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة فى مصر

يتناول هذا الإطار مقترحات المعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة في مصر كما يلي:

1/3/2/2 المعاملة الضريبية لايرادات شركات الطاقة المتجددة

تتمثل ايرادات شركة الطاقة المتجددة في مقابل تقديم المنتج أو تأدية الخدمة المتفق عليها بشكل يضمن لها تغطية نفقات الاستثمار والتشغيل وخدمة الديون سواء حصلت عليها من الدولة أو من جمهور المنتفعين، وبالتالي يقترح الباحث ان يتم قياسها بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة. وبالتالي يتم معاملتها ضريبيا كإيراد خاضع للضريبة عندما يتم تأدية الخدمات المتعلقة بها.

2/3/2/2 المعاملة الضريبية لنفقات شركة المشروع

يتناول الباحث المعاملة الضريبية للمصروفات ذت الطبيعة الخاصة بشركات الطاقة المتجددة تاركاً المصروفات الاخري للمعاملة الضريبية وفقاً لاحكام قانون الضريبة علي الدخل.

أولا: المعاملة الضريبية لأصول شركات الطاقة المتجددة والخدمات العامة والمرافق العامة وإهلاكاتها

اعتمدت لجنة التفسيرات للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRIC) لمجلس معايير المحاسبة الدولية علي مدخل السيطرة Control Approach حيث أن اذا كانت الجهة الحكومية هي الي تسيطر علي أصول شركات الطاقة المتجددة علي الرغم من أنه خارج نطاق استخدامها وحيازتها، فيتم اعتبار هذه الاصول تشغيلية , واذا كانت شركات الطاقة المتجددة هى التى تسيطر على هذه الأصول فيتم اعتبار هذه الأصول رأسمالية. ولاغراض قياس الدخل الضريبي لشركة الطاقة المتجددة يتناول الباحث المعاملة الضريبية لاهلاك أصول المشروع كما يلي:

أ- هل يعتبر اهلاك أصول شركات الطاقة المتجددة من التكاليف واجبة الخصم في دفاتر شركات الطاقة المتجددة؟

لا يتفق الباحث مع المعالجة المحاسبية لأصول شركات الطاقة المتجددة الي تنشئها الدولة لأغراض تقديم الخدمات للشركات الواردة في تفسير لجنة التفسيرات للمعايير الدولية للتقارير المالية لعدة مبررات من أهمها:

- تتحمل شركة الطاقة المتجددة معظم المخاطر المرتبطة بها اثناء مرحلة التشغيل وعلي مدار فترة العقد نظراً لسيطرتها علي تلك الأصول وحيازتها.
- ان تلك المعاملة تتفق مع المعالجة المحاسبية الواردة بالمعايير الخاصة بالأصول الثابتة وإهلاكاتها، حيث تقوم شركات الطاقة المتجددة بتحقيق منافع اقتصادية

مستقبلية من استخدام أصول المشروع وبخاصة خلال مرحلة التشغيل أو الاستغلال، كما أنه يمكن لشركة الطاقة المتجددة قياس تكلفة اقتناء أصول مشروع المشاركة بدرجة عالية من الدقة والتى تتمثل في المقابل أو الثمن الذي دفع في الأصول إذا تم شراؤها من خارج الشركة أو تشييدها من خلال عقد المقاولة مع إحدي شركات المقاولات أو التكلفة الفعلية إذا تم تصنيعها أو تشييدها ذاتيا.

– أن شركة الطاقة المتجددة تتحمل مخاطر التمويل والإنشاء أو التطوير لأصول مشروعات المرافق العامة وصيانتها وتقديم مايلزم من خدمات وتسهيلات لازمة لصلاحية المشروع من الإنتاج أو في تقديم الخدمة.

– ان عدم الاعتراف باصول شركات الطاقة المتجددة في دفاتر الشركة يؤدي الي ضعف مركزها المالي، وبالتالي موقفها الائتمانى في حالة رغبتها في الحصول علي التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل مشروعاتها، وأيضاً قد لايشجع القطاع الخاص علي الاستثمار في مثل هذه المشروعات.

وفي ضوء ماتقدم يقترح الباحث الاعتراف باصول شركات الطاقة المتجددة في دفاتر الشركة, وبالتالي يتم معاملة اهلاكاتها من التكاليف واجبة الخصم لاغراض قياس الدخل الضريبي لشركة المشروع.

ب- كيف يتم حساب مصروفات الاهلاك التي تعتبر من التكاليف واجبة الخصم؟

يؤيد الباحث طريقة حساب مصروفات الاهلاك التي تعتبر من التكاليف واجبة الخصم وفقاً لاحكام المواد ارقام (25،26،27) من قانون الضريبة علي الدخل، الا اذا كانت مدة التعاقد اقل من العمر الذي علي اساسه تم حساب الاهلاك ضريبياً، وحيث ان معدل اهلاك المبانى والتجهيزات 5 % اي ان العمر الضريبي 20 فإذا كان مدة العقد أقل منها يتم حساب

الاهلاك وفقاً لمدة العقد، وكذلك معدل اهلاك الاصول المعنوية المشتراه 10 % أي ان العمر الضريبي 10 سنوات، فإذا كانت مدة العقد أقل منها يتم حساب الاهلاك وفقاً لمدة العقد، ومعدل اهلاك الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات 50 % اي ان العمر الضريبي سنتين، ومعدل أصول النشاط الاخري 25 % أى ان العمر الضريبي 4 سنوات.

ثانياً: المعاملة الضريبية لتكاليف الاقتراض والتغيرات في اسعار الصرف المرتبطة بها:

تناول المعيار المحاسبي المصري رقم (14) المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض، حيث سمح المعيار المذكور للمنشأة بالاختيار فيما بين طريقتين للمعالجة، وقد حدد ظروف وشروط استخدام كل منهما وذلك علي

النحو التالي:

- تعالج تكلفة الاقتراض باعتبار أنها مصروفات وتحمل علي الفترة الي تكبدت فيها الشركة هذه المصروفات بغض النظر عن كيفية استخدام تلك القروض، وفي هذا الشأن أوجب المعيار ضرورة الإفصاح في القوائم

المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكلفة الاقتراض وذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

- أو يتم إضافة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل إلي تكلفة هذا الأصل ويتم رسملتها ضمن تكلفة الأصل وذلك في حالة تحقق مجموعة من الشروط وهي :-

1- أن يكون الأصل الذي يتم تحميل بتكلفة الاقتراض مؤهلاً لتلك الرسملة.

2- أن يكون من المتوقع أن يترتب علي الرسملة خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

3- أن يكون هناك إمكانية لقياس الاقتراض بدرجة يمكن الاعتماد عليها.

ويري الباحث انطباق تلك الشروط علي اصول شركات الطاقة المتجددة للمبررات التالية:

أ- شركات الطاقة المتجددة بطبيعتها تتعامل مع عقود طويلة الأجل، حيث تتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيز أصولها للاستخدام في الأغراض المحددة لها مثل محطات توليد الكهرباء ، ومن ثم فهي تعد أصولاً مؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض.

ب- هناك درجة كافية من التأكد من مساهمة تلك الأصول في التدفقات النقدية المتوقعة ومن ثم يتحقق الشرط الثانى والخاص بخلق منافع اقتصادية مستقبلية.

أما فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية فقد نصت المادة رقم (52) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (91) لسنة 2005 علي ان لايعد من التكاليف واجبة الخصم العوائد المدينة الي تدفعها الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها في المادة (47) من هذا القانون علي القروض والسلفيات الي حصلت عليها فيما يزيد عن أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية وفقاً للقوائم المالية الي يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ولايسري هذا الحكم علي البنوك وشركات التأمين، وكذلك الشركات الي تباشر نشاط التمويل الي يصدر بتحديدها قرار من الوزير.

وبالتالي، ولاغراض قياس الدخل الضريبي لشركة المشروع يؤيد الباحث المعاملة الضريبية للعوائد المدينة التى تدفعها الشركة ويتم معالجتها محاسبياً وفقاً للمعالجة القياسية", (مصروفات وتحمل علي الفترة التي تكبدت فيها الشركة) هذه التكلفة، لكي لايتم تشجيع شركة المشروع لإقتراض العملات الأجنبية اللازمة لتمويل المشروع واستخدامها في استيراد احتياجاته من الخارج مما يؤدي إلي إنكماش الأرصدة الأجنبية

لهذه المصارف وبالتالي ارتفاع أسعار هذه العملات في السوق المحلية وما ينجم عن ذلك من تأثيرات اقتصادية سالبة.

أما فيما يتعلق بتكاليف الاقتراض التي يتم معالجتها محاسبياً وفقاً للمعالجة البديلة، فان الباحث يؤيد معاملتها ضريبياً كما تم معالجتها محاسبياً نظراً لكبر حجم الاستثمارات اللازمة لتمويل أصول الشركة وبالتالي ضخامة عبء الفوائد السنوية الي تتحملها الشركة نتيجة الاقتراض لإنشاء وإقامة الأصول الخاصة بالشركة، ومن ثم فإن معالجة تكاليف الاقتراض في ضوء المعالجة القياسية والي تقضي بالاعتراف بها كمصروفات فور تكبدها وتحميلها علي قائمة الدخل الخاصة بالفترة الي حدثت فيها الأمر الذي يترتب عليه حدوث خسائر كبيرة وبخاصة في السنوات الأولي من عمر المشروع، وبالتالي قد تواجه الشركة صعوبة في ترحيلها بالكامل خاصة اذا كانت فترة الانشاء أطول من خمسة سنوات.

كما يتم معاملة فروق أسعار صرف العملات الأجنبية المرتبطة بتكاليف الاقتراض ضريبياً مثل معاملة تكاليف الاقتراض المرتبطة بها، حيث يتم تحميل فروق أسعار الصرف علي القيمة الدفترية للأصل إذا كان قد سبق رسملة تكاليف الاقتراض الخاصة بهذه القروض، ويتم إعتبارها من التكاليف واجبة الخصم إذا سبق معالجتها محاسبياً كمصروف يحمل علي قائمة الدخل.

ثالثاً: المعاملة الضريبية لنفقات الاصلاح والصيانة

لتحديد المعاملة الضريبية لنفقات الاصلاح والصيانة يتم التفرقة بين النفقات الي تؤدي الي تحسين أداء أصول شركات الطاقة المتجددة ، وبالتالي الحصول علي منافع اقتصادية تزيد من المنافع التى كان من المتوقع الحصول

عليها طبقاً لمعايير الأداء المقدرة للأصول أو تحسين أداء الأصول فوق مستوي الأداء المخصص لها ، ففي هذه الحالة تعتبر نفقات الاصلاح والصيانة نفقة رأسمالية، ومن ثم يجب رسملتها أو إضافتها إلي القيمة الدفترية

للأصول ولاتعتبر من التكاليف واجبة الخصم في الفترة الي أنفقت فيها، أما إذا كانت النفقات بهدف المحافظة علي الطاقة التشغيلية المقدرة للأصول وإعادتها لمعايير الأداء السابق تحديدها من قبل، فإنها تعتبر من التكاليف واجبة الخصم في الفترة الي انفقت أو حدثت فيها.

3/3/2/2 المعاملة الضريبية لاستهلاك راس مال الشركة:

يري الباحث ان الاستهلاك المالي التي تجريه الشركة خلال مدة التعاقد غير خاضع للضريبة علي ارباح الاشخاص الاعتبارية .

4/3/2/2 الضريبة على القيمة المضافة:

يري الباحث أن العمليات الي تقوم بها الشركة لاتعد من قبيل خدمات التشغيل للغير ومن ثم لا تخضع للضريبة علي القيمة المضافة نظراً لعدم وجود عملية بيع للأصول من الشركة الي الجهة الادارية المتعاقدة في نهاية مدة التعاقد بدون مقابل، وانما تؤول اليها بدون مقابل.

وبالنسبة للضريبة علي مدخلات المشروع من السلع والخدمات يقترح الباحث قيام الادارة الضريبية مباشرة برد الضريبة على القيمة المضافة الي تم سدادها علي مدخلات الشركة. نظراً لان معظم منتجاتها من الخدمات معفاة من الضريبة علي القيمة المضافة، أما في حالة معالجة الضريبة علي القيمة المضافة برسملتها علي تكلفة الأصول، فانه لايجوز للشركة استردادها حتي لا تستفيد بالخصم الضريبي مرتين، لأن بدخولها ضمن القيمة القابلة للإهلاك

فإن الشركة في هذه الحالة تكون قد قامت بمعالجتها ضمن التكاليف واجبة الخصم من وعاء ضريبة الدخل.

5/3/2/2 المعاملة الضريبية للعقارات المبنية لشركات الطاقة المتجددة

يقترح الباحث إعفاء العقارات المبنية لشركة الطاقة المتجددة من الخضوع للضريبة علي العقارات المبنية مثل العقارات المبنية المملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لغرض ذي نفع عام، حيث تقوم شركة الطاقة المتجددة بإنشاء مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة للدولة فى مجال تحقيق الخطط التنموية.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولا: الخلاصة والنتائج:

تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في بناء إطار مقترح للمعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة في مصر وتحديدا الضريبة علي ارباح الاشخاص الاعتبارية والضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على العقارات المبنية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- أن شركات الطاقة المتجددة في مصر تواجه مشكلات ضريبية تتمثل في مشكلات قياس الدخل الضريبي لشركات الطاقة المتجددة، ومشكلات الاستهلاك المالي لرأس مال هذه الشركات ومدي خضوع العمليات الي تقوم بها هذه الشركات للضريبة علي القيمة المضافة باعتبارها من قبيل عمليات التشغيل للغير، ومشكلات خضوع عقارات هذه الشركات للضريبة علي العقارات المبنية.

2- تقديم إطار مقترح للمعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة يشمل علي العناصر الاربعة التالية:

- قواعد قياس الدخل الضريبي لشركات الطاقة المتجددة.
- المعاملة الضريبية لاستهلاك راس مال شركات الطاقة المتجددة.
- قواعد معاملة عمليات ومدخلات شركات الطاقة المتجددة بالنسبة للضريبة علي القيمة المضافة.
- قواعد معاملة عقارات شركات الطاقة المتجددة بالنسبة للضريبة علي العقارات المبنية.

3- تتمثل المشكلات الضريبية الي تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر وفقا لدرجة حدوثها كما يلي:

أ- المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر بدرجة مرتفعة:

- خضوع مدخلات شركات الطاقة المتجددة في مصر من الخدمات للضريبة علي القيمة المضافة.
- خضوع عمليات شركات الطاقة المتجددة في مصر للضريبية علي القيمة المضافة باعتبارها من خدمات التشغيل للغير.
- خضوع عقارات شركات الطاقة المتجددة في مصر للضريبة علي العقارات المبنية.

ب- المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر بدرجة متوسطة: تتمثل فيما يلي:

- عدم الاعتراف بإهلاكات أصول شركات الطاقة المتجددة في مصر ضمن التكاليف واجبة الخصم.
- عدم وضوح المعاملة الضريبية لاستهلاك راس مال شركات الطاقة المتجددة في مصر.
- عدم وضوح المعاملة الضريبية لايرادات المشاركة من خدمات التمويل والانشاء والصيانة والتشغيل أو الاستغلال.
- عدم وضوح المعاملة الضريبية لتكاليف الاقتراض وفروق اسعار الصرف المرتبطة بها.
- عدم وضوح المعاملة الضريبية لنفقات الاصلاح والصيانة شركات الطاقة المتجددة في مصر.

وبالتالي قبول الفرض الاول بأن هناك مشكلات ضريبية تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر، حيث ان معظم هذه المشكلات تتحقق بدرجة مرتفعة أو متوسطة.

4- المقترحات الهامة لعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر، وتتمثل فيما يلي:

- رد الضريبة علي القيمة المضافة علي مدخلات شركات الطاقة المتجددة في مصر.
- عدم خضوع عمليات شركات الطاقة المتجددة في مصر للضريبة علي القيمة المضافة باعتبارها من خدمات التشغيل للغير.
- اعفاء عقارات شركات الطاقة المتجددة في مصر من الضريبة علي العقارات المبنية.
- اعفاء المنح الحكومية لشركات الطاقة المتجددة في مصر من الضريبة علي الدخل.
- عدم الاعتراف بإهلاكات أصول شركات الطاقة المتجددة في مصر ضمن التكاليف واجبة الخصم.

5- المقترحات متوسطة الاهمية لعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر، وتتمثل فيما يلي:

- عدم خضوع الاستهلاك المالي للضريبة علي الدخل.
- معاملة ايرادات شركات الطاقة المتجددة من خدمات التمويل والانشاء والصيانة والتشغيل أو الاستغلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (11) المعدل في عام 2015.

- اعتماد تكاليف الاقتراض وفروق اسعار الصرف ضريبيا وفقا لأحكام قانون الضريبة علي الدخل.

6- المقترحات قليلة الأهمية لعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه شركات الطاقة المتجددة في مصر، وتتمثل فيما يلي:

- اعتماد مصروفات الصيانة اللازمة للمحافظة علي الطاقة التشغيلية لاصول الشركة ضريبيا.

وبالتالي قبول الفرض الثانى بأنه يؤدي تطبيق الاطار المقترح للمعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة إلي المساهمة في علاج المشكلات الضريبية التي تواجهها وترشيد الممارسة الضريبية في مصر.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث، فانه يوصي بقيام وزارة المالية المصرية بمطالبة مصلحة الضرائب باصدار دليل أو كتيب بتعليمات المعاملة الضريبية لشركات الطاقة المتجددة، ويمكن أن يتم الأخذ بالإطار المقترح في هذا البحث كأساس لإصداره.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- د. يحيى محمود حسن, (2013), " **الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة** " ، مركز دراسات الخليج العربي, قسم الدراسات الاقتصادية, يونيو available at: www.alarab.co.uk

2- د. يونس عقل، د. أحمد خميس, (2013), "**المحاسبة الضريبية** " ، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، . ص 28 .

3- اتفاقية كيوتو, (1997) "**اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي**", اليابان

4- راتول أحمد, (2012)' "**صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين امدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة, حالة مشروع ديزرتاك**"، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة ،, ص :140.

5- د. أمينة مخلفى واخرون , (2013), "**الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط, دراسة حالة**", كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة

6- موقع المعرفة /الطاقة الشمسية www.elmarifa.com

7- محمد طالبي ومحمد ساحل، (2008), "**أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**" ، جامعة البليدة، العدد (6)

8- د. محمد الخياط, , ماجد كرم, (2009), " **سياسات الطاقة المتجددة إقليميا وعالميا**", متاحة عبرالموقع ***www.energyandeconomy.com***

9- د. فريدة كافى, (2016), "**الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل: التجربة الألمانية نموذجا**", مجلة بحوث اقتصادية عربية, العددان (74), (75) , الجزائر

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- KPMG International, (2015) **"Taxes and incentives for renewable energy"**, Tax Partner, KPMG in Germany **kpmg.com/energytax**
2- David Timmons and others **"The Economics of Renewable Energy ",** Global Development And Environment Institute, Tufts University , 2014,page.17.
3- Climate Change Information Center & Renewable Energy, **"renewable energy sources and their use"**, October 2014, available at: https//: www.google.com.eg/url?www.ccicre.com
4- Mohamed Magdeldin and others, **"Renewable Energy Policy Framework & Barriers"**, Proposal for an Experimental Energy Market in the Red Sea Governorate, Ibrahim Kamel Str., El Gouna, Red Sea, Egypt, April, 2014.
5- Clement and others. **"International Tax Incentives for Renewable Energy: Lessons for Public Policy."** Center for Resource Solutions, San Francisco, June 17, 2005, page 3-16.
6- Richard W. Caperton, "**Fair, Effective, and Efficient Tax Policy Is Key for Driving Renewable Energy Growth Good Government Investments in Renewable Energy**", Center for American Progress, January 2012.
7- International Renewable Energy Agency IRENA, **"RENEWABLE ENERGY TECHNOLOGIES: COST ANALYSIS SERIES - Biomass for Power Generation",** Volume 1: Power Sector, Issue 1/5, June 2012.
8- International Renewable Energy Agency IRENA, **"RENEWABLE ENERGY TECHNOLOGIES: COST ANALYSIS SERIES – Concentrating Solar Power",** Volume 1: Power Sector, Issue 2/5, June 2012.
9- International Renewable Energy Agency IRENA, **"RENEWABLE ENERGY TECHNOLOGIES: COST ANALYSIS SERIES – Solar Photovoltaics",** Volume 1: Power Sector, Issue 4/5, June 2012.
10- Daniel G.Wright a,n, PrasantaK.Dey a, JohnG.Brammer, **" A fuzzy levelised energy cost method for renewable energy technology assessment."**, D.G. Wright et al. / Energy Policy 62, 2013.
11- organization for energy planning and Ministry of planning , **"A study on the national energy strategy in Egypt until 2022"** Cairo, June, 2005.